الأمم المتحدة

A/C.2/54/SR.38

Distr.: General

13 April 2000
Arabic
Original: Spanish

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة ٣٨

المعقودة في المقر، نيويورك،

يوم الخميس، ١١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٩، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد نيكولسكو (نائب الرئيس) . . . . . (رومانيا)

المحتويات

البند ٩٩ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي (تابع)

(و) تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نمواً

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى:** Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

00-23499

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٥

البند ٩٩ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي (تابع)

(و) تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا (A/54/269 و A/54/271 و A/C.2/54/3)

١ - السيد ريكوبيرو (الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد)): استرعى الانتباه إلى تقرير الأمين العام عن حالة الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا (A/54/271). وقال أن الجمعية العامة عينت أمينا عاما للمؤتمر، ثم قام هو، بدوره، بتعيين السيدة أنا كاجومولو تابايجوكا أمينة تنفيذية للمؤتمر ومنسقة خاصة لأقل البلدان نموا.

٢ - ومضى يقول أن العملية التحضيرية بدأت في ٢٠ تموز/ يوليه ١٩٩٩، بقيام أمين لجنة التنسيق الإدارية بعقد أول مشاورات مشتركة بين الوكالات لذلك الغرض. واضاف أن التعاون فيما بين الوكالات عنصر أساسي لنجاح المؤتمر. وأن المشاورات تناولت عدة مسائل تتصل بالاحتياجات من الموارد، والتدابير التي يجب أن تتخذ لكفالة نجاح العملية التحضيرية، وطبيعة مشاركة المجتمع المدني في العملية، وما إلى ذلك.

٣ - واستطرد قائلاً أن مؤسسات منظومة الأمم المتحدة أكدت التزامها بالعملية التحضيرية في اجتماع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية المعقود بنيويورك. وأضاف أن أغلب وكالات الأمم المتحدة قد عينت موظفين أقدمين كمنسقين للمؤتمر الثالث. وأن منتدى استشاريا قد أنشيء، إلى جانب الآلية الاستشارية، ويتألف من ممثلي مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية، وممثلي الاتحاد الأوروبي، ولجنة المساعدة الإنمائية التي تمثل مجتمع المانحين، وممثلي أقل البلدان نموا والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص. وذكر أن الغرض الأساسي من المنتدى هو تشجيع المناقشة وتبادل الآراء حول الإطار المفاهيمي للمؤتمر، وأهدافه والعملية التحضيرية الحكومية الدولية. ولاحظ أن فكرة إنشاء المنتدى جاءت نتيجة الاعتراف بأن العمليات التحضيرية للمؤتمرات السابقة كانت ناقصة من حيث مشاركة جميع الجهات الفاعلة المعنية.

٤ - وتابع حديثه قائلا أن مذكرة شفوية أُرسلت إلى حكومات أقل البلدان نموا بشأن بدء العملية التحضيرية للمؤتمر على الصعيد القطري. وأن موظفي مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) يقومون حاليا بزيارة عواصم تلك البلدان لمناقشة الترتيبات المناسبة لهذه العملية مع السلطات المختصة وشركاء التنمية المحليين، بما في ذلك، وكالات الأمم المتحدة.

٥ - واستطرد قائلاً أنه تمت أيضا المبادرة بمشاورات مع المنظمات غير الحكومية لتحديد دورها ومشاركتها في العملية التحضيرية، وأن لجنة الاتصال للمنظمات غير الحكومية المعنية بالتنمية التابعة للاتحاد الأوروبي وافقت على أن تقوم بعقد منتدى المنظمات غير الحكومية للمؤتمر الثالث وأن تعمل على الاتصال بشبكات المنظمات الحكومية الأخرى في مناطق أخرى من العالم، إلى جانب شبكة المنظمات الأعضاء فيها، لضمان

مشاركتها النشطة في هذه العملية وفي المؤتمر نفسه. وأضاف أن هناك أيضا جهودا أخرى تُبذل لضمان مشاركة المجتمع المدني في أقل البلدان نموا في الأعمال التحضيرية، بصورة نشطة. وأنه تبذل جهود، بالمثل، لجذب اهتمام مجتمع الأعمال التجارية، وعقدت اجتماعات مع غرفة التجارة الدولية والمنظمة الدولية لأرباب العمل.

٦ - وذكر أنه، بالإضافة إلى الترتيبات الجارية على الصعيد القطري، يجري التخطيط لعقد ثلاثة اجتماعات على مستوى الخبراء، واحد لأقل البلدان نموا الناطقة بالإنكليزية في أفريقيا، وواحد لأقل البلدان نموا الناطقة بالفرنسية في أفريقيا وأقل البلدان نموا في الأمريكتين، وواحد لأقل البلدان نموا في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وأضاف أن حكومة إثيوبيا عرضت استضافة اجتماع أقل البلدان نموا الناطقة بالإنكليزية في أفريقيا. وأعرب عن أمله في أن تتقدم حكومات أخرى من أقل البلدان نموا لاستضافة الاجتماعات الباقية. وقال أن تنظيم تلك الاجتماعات يجري بالتنسيق مع اللجان الإقليمية ومصارف التنمية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية الإقليمية.

٧ - وذكر أنه من المقرر، بشكل مؤقت، عقد الاجتماع الأول للجنة التحضيرية الحكومية الدولية للمؤتمر في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠. وانه سيعرض عليه نتائج الاجتماعات التحضيرية للخبراء والعملية التحضيرية على المستوى القطري؛ وأن اللجنة ستقوم بإعداد مشروع تقييم لتنفيذ برنامج العمل ومشروع للسياسات والتدابير الوطنية والدولية المعتمدة من أجل التنمية المستدامة لأقل البلدان نموا وإدماجها التدريجي في الاقتصاد العالمي، على أساس تلك النتائج ومدخلات أخرى.

٨ - ولاحظ أن المشاورات المشتركة بين الوكالات والاجتماع الأول للمنتدى الاستشاري أيدت نهج المشاركة بدءا من القاعدة. وقال أن الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد أعربت عن استعدادها لدعم العملية التحضيرية على الصعيد القطري وأخطرت ممثليها الميدانيين بذلك. وأضاف أن الاتحاد الأوروبي منح مبلغا حده الأقصى ٠٠٠ ٨٠ من وحدات النقد الأوروبي لتيسير الأعمال التحضيرية على الصعيد القطري في كل بلد من اقل البلدان نموا. وأعرب عن تقديره للاتحاد الأوروبي لما قدمه من دعم، وناشد، في الوقت نفسه، الشركاء الإنمائيين لأقل البلدان نموا أن يعملوا على تقديم المساهمات المالية للعملية التحضيرية للمؤتمر. وقال أنه تجدر ملاحظة أنه، عندما نظم الأونكتاد آخر مؤتمر عقد بشأن أقل البلدان نموا، في عام ١٩٩٠، كانت موارده نحو ضعف المبلغ المتاح حاليا.

٩ - وأوضح أن جدول أعمال المؤتمر واسع النطاق إلى أقصى حد، ذلك أن المؤتمر يتناول التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة لأقل البلدان نموا. غير أنه ينبغي، من أجل تحقيق تقدم، تحديد الأولويات الأساسية، حيث أنه لا جدوى من محاولة حل جميع المشاكل في آن واحد. وأنه ينبغي استثمار الموارد على أشد المشاكل أهمية. وأكد أن نهج المشاركة بدءا من القاعدة، مع مشاركة جميع الجهات الفاعلة المعنية، سيؤدي، دون شك، إلى نتائج مؤاتية.

١٠ - وذكر أ ن المؤتمر يشرك الأونكتاد وكذلك الأمم المتحدة ككل، وإن مشاركة مؤسسات بريتون وودز والوكالات المتخصصة وجميع أصحاب المصلحة ذات أهمية حيوية. وقال أن من المؤكد أن البنك الدولي سيولي أولوية عليا للمؤتمر.

١١ - وأوضح ضرورة ضمان أن يكون المؤتمر مختلفا عن المؤتمرات السابقة، وأنه ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تتخذ نهجا مبتكرا، ذلك أن حالة أقل البلدان نموا لم تتحسن إلا في حالات قليلة، رغم عقد مؤتمرين سابقين بشأن أقل البلدان نموا. وقال إن الصورة الإجمالية غير مشجعة، حيث أن بعض البلدان التي لم تكن مدرجة ضمن أقل البلدان نموا قد أُضيفت إلى قائمة تلك البلدان، في السنوات الأخيرة.

١٢ - وأضاف أن أغلب البلدان التي تعاني من النزاعات الأهلية المزمنة، أو التي تنتشر فيها أعمال الإبادة الجماعية أو الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، ضمن فئة أقل البلدان نموا. ولاحظ أن عددا كبيرا من اقل البلدان نموا في حالة حرب شبه دائمة وأن هناك علاقة واضحة بين التخلف الاقتصادي وأعراض النزاع. وأكد أن جميع تلك البلدان تحتاج إلى اهتمام المجتمع الدولي، وأنه ينبغي زيادة مستوى المساعدة المقدمة إلى أقل البلدان نموا وأن الأونكتاد ملتزم بإعطاء الأولوية للقضايا المتصلة بذلك. وقال إن الدورة العاشرة للأونكتاد لن تكون منفصلة عن الأعمال التحضيرية للمؤتمر الثالث، بل ستكون جزءا من العملية نفسها.

١٣ - وأكد، في نفس الوقت، أن هناك مشاكل لا يستطيع الأونكتاد أن يحلها وحده، بصفته هيئة تنسيقية، وإنما تتطلب شبكة حقيقية من المؤسسات، وخاصة، دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي. وإنها مسألة لا تتعلق بالموارد فقط، بل تتصل بالأسلوب. وأنه يلزم الأخذ بنهج مبتكر وعملي بدرجة أكبر. من أجل وضع الأساس لتحقيق الغايات المرجوة. وختاما، أكد أنه سيكرس جزءا كبيرا من عنايته وطاقته لتحويل المؤتمر الثالث إلى اجتماع يتسم بطابع حديث وعملي وفعال بدرجة أكبر من الاجتماعات السابقة له، كجزء من تلك العملية.

١٤ - **السيد تالبوت** (غيانا): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وقال أنه من المؤسف أن الأهداف الطموحة لمؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا، المعقود في عام ١٩٩٠، لم تتحقق. بل إن الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية قد ساءت في عدد كبير من أقل البلدان نموا، نظرا لعوامل مختلفة، منها العولمة والنزاعات الداخلية.

١٥ - وذكر أن عددا كبيرا من اقل البلدان نموا تواصل تنفيذ برامج الإصلاح والتكيف الهيكلي بتضحيات كبيرة، وأن الديمقراطية توطدت في بعضها، بينما سعت الحكومات والمجتمع المدني إلى تعزيز التنمية الاجتماعية والبشرية للشعوب في البعض الآخر، مع إيلاء الاهتمام، بصورة خاصة، لشواغل المرأة في مجال التنمية. ولاحظ، مع ذلك، أن الأهداف المتوخاة في المؤتمر الثاني لن تتحقق إلا إذا تلقت أقل البلدان نموا مزيدا من الدعم المالي الخارجي، رغم ما يبذل من جهود. وأنه، بينما تفي بعض الجهات المانحة، بأهداف المساعدة التي حددتها، بشكل متسق، يقدم عديد من البلدان مساعدة أقل مما تسمح به مواردها. وأضاف أنه يجب تنفيذ المبادرة المتعلقة

بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون ومبادرة توفير إمكانية الوصول المعفى من الرسوم والمعفى من الحصص لأقل البلدان نموا، من أجل سد فجوة التمويل.

١٦ - ومضى يقول أنه، بينما تتحمل أقل البلدان نموا المسؤولية الأساسية عن تنميتها، يجب على المجتمع الدولي أن يساعدها على تحقيقها. ومن أ جل ذلك، تطالب مجموعة الـ ٧٧ والصين بصياغة وتنفيذ تدابير فعالة لدعم أقل البلدان نموا في جميع المجالات ورعاية إدماجها في الاقتصاد العالمي، مع احترام الهوية الاجتماعية والثقافية لكل منها. وأضاف أن تحقيق السلام في البلدان المنكوبة بالنزاعات وإعادة البناء بعد انتهاء الصراع، يجب أن يكون من أولويات المجتمع الدولي.

١٧ - وذكر أن مجموعة الـ ٧٧ والصين تتطلع إلى المؤتمر الثالث وترحب بالعرض المقدم من الاتحاد الأوروبي لاستضافة هذا الحدث. واشاد بالجهود التي يبذلها الأونكتاد بوصفه أمانة للمؤتمر، لإشراك الحكومات وهيئات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص في الأعمال التحضيرية للمؤتمر وشجع الأونكتاد على مواصلتها.

١٨ - ختاما، قال أن مجموعة الـ ٧٧ والصين تلاحظ أنه ينبغي أن تزود أمانة المؤتمر بالموارد الكافية للاضطلاع بمهمتها الجسورة، وتدعو الأمين العام للأمم المتحدة إلى بذل كل جهد ممكن لتحقيق هذه الغاية.

١٩ - **السيد كاريانين** (فنلندا): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المنتسبة إليه - استونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولاتفيا وليتوانيا ومالطة وهنغاريا - فقال أن البرنامج الإنمائي للاتحاد الأوروبي يعطي الأولوية لأقل البلدان نموا، وأن آليات معينة قد أُنشئت لتلبية الاحتياجات المحددة لتلك البلدان. وأضاف أن الاتحاد الأوروبي ملتزم بالعمل مع أقل البلدان نموا والشركاء الإنمائيين الآخرين لتحقيق نجاح المؤتمر الثالث.

٢٠ - ومضى يقول إنه يلزم ضمان ألا يؤدي تخفيف القيود والعولمة إلى زيادة تهميش أقل البلدان نموا، بل إلى تشجيع إدماجها في الاقتصاد العالمي والنظام التجاري العالمي. وحيث أن هذا يتطلب التنسيق بين السياسات التجارية والإنمائية للبلدان المستفيدة والمانحة والمنظمات الدولية، فقد اقترح الاتحاد الأوروبي وضع برنامج عمل لهذا الغرض.

٢١ - وأكد أنه من الأهمية، في المقام الأول، أن تدمج مصالح أقل البلدان نموا واحتياجاتها في جدول أعمال كل مؤتمر تناقش فيه قضايا التجارة العالمية، لاسيما الاجتماع الوزاري المقبل لمنظمة التجارة العالمية والدورة العاشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد العاشر).

٢٢ - وذكر أن الاتحاد الأوروبي يدعو إلى الأخذ بنهج مبسط لتعجيل عملية قبول أقل البلدان نموا كأعضاء في منظمة التجارة العالمية. وأن الاتحاد الأوروبي ملتزم بالفعل، بمنح إمكانية الوصول المعفى من الرسوم لجميع

منتجات أقل البلدان نموا تقريبا، قبل عام ٢٠٠٣. ومع ذلك، وبالرغم من تخفيض حواجز التجارة وتحسين إمكانية الوصول إلى الأسواق، فإن تنمية أقل البلدان نموا تعتمد أساسا على السياسات الملائمة.

٢٣ - ولاحظ أن معظم أقل البلدان نموا لم تتمكن من جذب رأس المال بسبب عدم ملاءمة سياسات الاقتصاد الكبير، وعدم استطاعتها التغلب على أوجه القصور الهيكلي فيها، خاصة، في القطاع المالي. وأكد أن الاتحاد الأوروبي على استعداد لمساعدتها في تعزيز قطاعاتها المالية وأدائها في الاقتصاد الكبير من أجل إقامة أساس للتنمية. وقال أن الإصلاحات يجب أن تكون مستدامة من الجانبين السياسي والاجتماعي، وأنها لن تنجح إلا إذا شاركت البلدان المستفيدة في وضعها. ولذلك يجب أن تشارك أقل البلدان نموا في المؤتمر الثالث.

٢٤ - وأوضح أن من أهم أهداف سياسة التنمية للاتحاد الأوروبي تهيئة بيئة تتسم باحترام حقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والمبادئ الديمقراطية، وسيادة القانون والحكم الرشيد. وقال إن التنمية الاقتصادية وثيقة الارتباط بالسلام، كما تبين من عدم تحقيق نمو في الناتج المحلي الإجمالي في سبعة بلدان من أقل البلدان نموا، كانت تعاني من نزاعات مسلحة، في الفترة من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٧. واختتم بقوله أن الاتحاد الأوروبي الذي يخصص الجزء الأكبر من المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة منه لأقل البلدان نموا، يؤيد بقوة الهدف المتفق عليه المتمثل في توجيه ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، مع توجيه ٠,١٥ في المائة إلى ٠,٢٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لأقل البلدان نموا، ضمن ذلك الهدف.

٢٥ - **السيد أحمد** (بنغلاديش): أيد البيان الذي أدلى به ممثل غيانا، باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وقال أن تهميش أقل البلدان نموا لم يوقف وأنه لم يتم عكس مسار التخلف. وأعرب عن أسفه لأن أهداف برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا لم تتحقق وأن حالة تلك البلدان تم تتحسن، بل ازدادت سوءا في بعض الحالات.

٢٦ - ومضى يقول أن أقل البلدان نموا بذلت جهودا لتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية المضطلع بها في الثمانينات، ولكن معدل نموها الاقتصادي لم يتجاوز ٣,١ في المائة خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٧، رغم ذلك، وهذا أقل كثيرا مما يلزم من أجل تخفيف حدة الفقر. وأضاف أنها أحرزت تقدما محدودا في تنويع التجارة وإن كانت حصتها من صادرات وواردات العالم منخفضة جدا.

٢٧ - ولاحظ أن مجلس التجارة والتنمية التابع للأونكتاد وجد أن أقل البلدان نموا تتلقى حصة متناقصة دوما من المساعدة الإنمائية الرسمية مع استمرار مواجهة العبء الثقيل غير العادي للديون. وقال أن المجلس أكد أن إمكانية وصول تلك البلدان إلى الأسواق يجب أن يتحسن من أجل تعزيز نموها الاقتصادي، وأن بناء قدراتها يعتبر أساسيا من أجل إدماجها في الاقتصاد العالمي. وأضاف أن أهداف المساعدة الإنمائية الرسمية المتفق عليها لم تتحقق، بل، على عكس ذلك، فإن المساعدة المقدمة انخفضت وأن تدفقات رأس المال الخاص المقترحة كبديل غير كافية لمساعدة أقل البلدان نموا.

٢٨ - وأكد أن أقل البلدان نموا تضحي بالكثير للوفاء بالتزاماتها لخدمة الديون، لأنها تستخدم موارد كان من الممكن استثمارها في القطاعات الاجتماعية. وإضافة إلى ذلك، انخفض نصيبها من التجارة العالمية، رغم ضرورة زيادة إمكانية وصولها إلى الأسواق وزيادة صادراتها من أجل تعزيز التنمية. وذكر أنه، في حين أن أقل البلدان نموا تتحمل المسؤولية الأساسية عن تحقيق التنمية، يجب على المجتمع الدولي أن يساعدها بتنفيذ برنامج العمل. واختتم حديثه قائلاً أن وفد بنغلاديش يتطلع باهتمام إلى المؤتمر الثالث المقرر عقده في عام ٢٠٠١. وأن العملية التحضيرية للمؤتمر، بما في ذلك الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية والأونكتاد العاشر، يجب أن تضع شواغل أقل البلدان نموا كاملة في الاعتبار.

٢٩ - **السيد اويسو** (توغو): أيد البيان الذي أدلى به ممثل غيانا، باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، ولاحظ أن أقل البلدان نموا تتخلف عن ركب البلدان الأخرى بمسافة كبيرة، في مطلع الألفية الجديدة. وقال أن الأمين العام أشار في تقريره عن تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا (A/54/269) إلى أن أغلبية أقل البلدان نموا لم تحقق تقدما كافيا نحو تحقيق أهداف برنامج العمل. فخلال الفترة من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٧، مثلا، كان متوسط معدل النمو السنوي لأقل البلدان نموا، كمجموعة، ٣,١ في المائة، أما متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي فكان ٠,٥ في المائة.

٣٠ - وذكر أن الاقتصادات الهشة لأقل البلدان نموا تأثرت بتدابير التقشف، والتدني المتواصل للمساعدة الإنمائية الرسمية، وضخامة عبء الديون، وهبوط أسعار منتجاتها وانخفاض الإنتاج الزراعي نتيجة لسوء الأحوال الجوية. وأضاف أن العولمة أدت إلى زيادة سوء الحالة الاجتماعية والاقتصادية الخطيرة؛ وأنه من الواضح أن أقل البلدان نموا، وأغلبها في أفريقيا، ليست لديها القدرة المطلوبة للتغلب على الصعوبات التي تواجهها، وبالتالي، فإن المجتمع الدولي عليه أن يقدم إليها المساعدة.

٣١ - واستطرد قائلاً أن بلده، الذي يندرج ضمن أقل البلدان نموا، يمر بأوقات عصيبة وأن حكومته بدأت تطلب أموالا من أجل تمويل خططها وبرامجها الإنمائية. وأنها تستعد، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لعقد مؤتمرين للمانحين، واحد منهما عن القطاع الخاص، والآخر عن القضاء على الفقر. وأضاف أن وفده يناشد جميع الشركاء في التنمية المساهمة في نجاح هذين المؤتمرين. ويكرر النداء الموجه منه في المناقشة العامة، بدعوة المجتمع الدولي إلى استئناف تعاونه مع توغو من أجل تعزيز حقوق الإنسان والتنمية المستدامة والقضاء على الفقر، في جميع أنحاء البلد.

٣٢ - وأعرب عن ترحيب وفده بالقرار الذي اتخذته الجمعية العامة بتمويل مشاركة ممثلين اثنين من كل بلد من أقل البلدان نموا في أعمال اللجنة التحضيرية للمؤتمر الثالث، وفي المؤتمر ذاته، مما يتيح الفرصة لتلك البلدان لاتخاذ تدابير لتعزيز تنميتها المستدامة.

٣٣ - ختاما، أكد أن المجتمع الدولي عليه أن يعجل بتوفير مزيد من المساعدة المالية لأقل البلدان نموا، نظرا لزيادة الفقر حول العالم، وذلك لمساعدتها على الوفاء بالتزاماتها فيما يتصل بخدمة الديون، واتخاذ تدابير

لتعزيز إمكانية وصولها إلى الأسواق. وأضاف أن على المجتمع الدولي أن يولي اهتماما خاصا لقضايا التنمية في أقل البلدان نموا، حتى يتلاشى مفهوم "الأقل نموا"، تدريجيا، من الذاكرة.

٣٤ - **السيدة فونسيا** (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): أيدت البيان الذي أدلى به ممثل غيانا، باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، ثم قالت أن الإعلان وبرنامج العمل المعتمدين في المؤتمر الثاني كانا يعبران عن الإرادة السياسية للمجتمع الدولي واستعداده لمعالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية لأقل البلدان نموا. وأضافت أن تلك البلدان تمكنت من تحسين أدائها الاقتصادي بجهد شاق، وإن كانت أهداف برنامج العمل لم تتحقق بعد.

٣٥ - ومضت تقول أن أقل البلدان نموا تظل مهمشة في الأنشطة الاقتصادية العالمية، حيث تدنت المساعدة الإنمائية الرسمية بدرجة كبيرة وبلغت أعباء الديون الخارجية نسبة مقلقة، بينما انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات والواردات. وذكرت أنه، من أجل التغلب على هذه الصعوبات، تحتاج أقل البلدان نموا إلى دعم دولي، ويلزم أساسا أن تفي البلدان المتقدمة النمو بالتزاماتها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية والبالغة ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، كما يلزم أن يقوم الدائنون بإلغاء الديون الخارجية لأقل البلدان نموا. وقالت إن وفدها يتطلع باهتمام إلى نتائج الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية، المقرر عقده في سياتل في عام ١٩٩٩، وإلى مؤتمر الأونكتاد العاشر، الذي سيعقد في بانكوك في عام ٢٠٠٠.

٣٦ - ولاحظت أن بلدها من البلدان غير الساحلية ومن أقل البلدان نموا أيضا، وانه عانى من كل هذه التحديات. وأن حكومتها بذلت جهودا شاقة من أجل تنفيذ إعلان وبرنامج عمل باريس بغية إنهاء مركز البلد بوصفه من أقل البلدان نموا قبل عام ٢٠٢٠. وتحقيقا لذلك، تتبع الحكومة سياسة الإصلاح الاقتصادي، مع تركيز الاهتمام على تنفيذ عدة برامج ذات أولوية، منها إنتاج الأغذية، والتنمية الريفية، والتوسع في التجارة الخارجية وتنمية الموارد البشرية والخدمات. وأضافت أنه، نتيجة لذلك، نما الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تجاوزت ٦ في المائة خلال العشر سنوات السابقة. غير أن الأزمة المالية الآسيوية كان لها تأثير شديد على البلد في السنتين السابقتين، مما اضطر حكومتها إلى اتخاذ تدابير من قبيل فرض قيود على الواردات، وإجراء تخفيضات في الميزانية وما إلى ذلك، وإن كان البلد يظل متمتعا بالاستقرار والوئام الإجتماعي.

٣٧ - وأكدت أهمية البدء مبكرا في الأعمال التحضيرية للمؤتمر الثالث المقرر عقده في عام ٢٠٠١، وذلك على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. وقالت انه، من أجل نجاح المؤتمر، يجب مشاركة جميع أصحاب المصلحة بنشاط في العملية التحضيرية، وهم أقل البلدان نموا وشركاؤهم في التنمية، والقطاع الخاص والمؤسسات المتعددة الأطراف ذات الصلة بالموضوع، بما في ذلك، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، ومنظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. واختتمت حديثها قائلة ان بلدها سيبذل قصارى جهده لضمان تحقيق نتائج مثمرة للمؤتمر، أثناء ذلك.

٣٨ - **السيد تومسيث** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إنه يلزم اتخاذ نهج شامل ومتكامل لمعالجة الاحتياجات الملحة لأقل البلدان نموا. وأضاف أن المجتمع الدولي له مصلحة واضحة في تقديم المساعدة للجهود التي تبذلها

تلك البلدان من أجل تنمية اقتصاداتها وتحسين الأحوال المعيشية لمواطنيها. وأنه يلزم، من أجل ذلك، تركيز الاهتمام على الاحتياجات الأساسية للشعب والاستفادة من دروس الماضي، حتى لا تتكرر الأخطاء. ولاحظ انه يجب استخدام أساليب تهيئ ظروفا يستطيع فيها الشعب اتخاذ مبادرات سياسية واقتصادية لتحسين حياتهم. وتحقيقا لذلك، يجب القيام بمهمتين أساسيتين.

٣٩ - أولا، يجب أن توفر البلدان النامية لمواطنيها الهياكل الاقتصادية والاجتماعية المستقرة المؤدية للتنمية؛ ولذلك يلزم مساعدة تلك البلدان على تعزيز الاستثمار الاجتماعي، والحكم الرشيد والمؤسسات الديمقراطية. وتعتبر الاستراتيجيات الوطنية المناهضة للفساد خطوة حميدة في ذلك الاتجاه.

٤٠ - ثانيا، أن أساس النمو هو اعتماد استراتيجيات قائمة على أساس رؤية شاملة لاحتياجات الإنسان. ويجب أن يكون النمو عريض القاعدة حتى يؤدي إلى زيادة دخل الأسر المعيشية ويعزز الأمن الغذائي. كما يجب أن يزود هذا النمو الحكومات بالإيرادات اللازمة لصيانة الهياكل الأساسية اللازمة لاستقرار المجتمع، وتشمل التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية الأخرى. وذكر، في هذا السياق أن بلده يعمل مع أقل البلدان نموا حول العالم لإيصال الرعاية الصحية، بما في ذلك، برامج تنظيم الأسرة، وبقاء الطفل والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٤١ - ولاحظ أن توسيع وتحسين التعليم الأساسي يساهم في التنمية المستدامة بطرق كثيرة منها زيادة سرعة النمو الاقتصادي وزيادة إنصافه؛ والحد من حالات الفقر، ونمو الديمقراطية والحريات المدنية. وأضاف أنه ينبغي التأكيد بصورة خاصة على تعليم الفتيات والنساء مما يمكنهن من القيام بدور في الإنتاج وفي توليد الدخل.

٤٢ - وذكر أن عبء الديون ما زال يعرض النمو للخطر في عدد كبير من أقل البلدان نموا. وعلى ذلك، يسعى الرئيس كلينتون إلى إلغاء ١٠٠ في المائة من الديون الثنائية الرسمية التي تدين بها أفقر البلدان وأكثرها مديونية للولايات المتحدة، وذلك بالإضافة إلى الالتزامات التي تم التعهد بها بموجب مبادرة كولونيا المتعلقة بإغاثة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وأضاف أن مبادرة الرئيس تنص على تخصيص تلك الأموال لبرامج الحد من الفقر وتلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية. وأكد ضرورة بذل الجهود لضمان عدم تخلف أضعف العناصر وتقاسمها منافع العولمة والتقدم التكنولوجي. وقال ان الأونكتاد عليه القيام بدور هام في تحقيق رؤية متكاملة للتنمية وتطوير اقتصاد عالمي يتيح الفرص للجميع.

٤٣ - ختاما، قال إن رخاء أي دولة يعتمد على الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للعالم بأكمله، في عالم يتزايد فيه الاعتماد المتبادل. وإن حكومته ملتزمة بالعمل مع أقل البلدان نموا لرعاية النمو الاقتصادي وبناء المؤسسات الديمقراطية وتوفير مستقبل أفضل لمواطنيها.

٤٤ - **السيد شهاب** (ملديف): قال أنه، بعد مرور ٣٠ سنة على الاعتراف بوجود فئة أقل البلدان نموا، و ١٨ سنة على مؤتمر الأمم المتحدة الأول المعني بأقل البلدان نموا، و ٩ سنوات على المؤتمر الثاني، نجحت دولة

واحدة فقط في الخروج من دائرة تلك الفئة. وأضاف ان عدد أقل البلدان نموا زاد من ٤٢ إلى ٤٨ خلال العقد الماضي، وأن التدني المستمر للمساعدة الإنمائية الرسمية مع زيادة تهميش أقل البلدان نموا في التجارة العالمية يسهمان في تدهور الحالة الاجتماعية والاقتصادية في تلك البلدان. وأعرب عن أمل وفده في أن يستفيد المؤتمر الثالث من الدروس المستمدة من برنامج العمل للتسعينات حتى يأتي البرنامج الجديد بمنافع ملموسة لأقل البلدان نموا، من خلال شراكة حقيقية بين تلك البلدان وشركائها في التنمية.

٤٥ - وأعرب عن قلق وفده إزاء توصية لجنة السياسات الإنمائية بإخراج بلده من فئة أقل البلدان نموا، ذلك أن القيام بإخراج البلد قبل الأوان سيؤذيه بوقف إمكانية حصوله على المعاملة التفضيلية في التجارة الدولية والتمويل الميسَّر والمعونة الخارجية التي يعتمد عليها اقتصاد البلد والتنميته الاجتماعية، مما سيؤدي بهبوط بلده إلى الدرك الأسفل من فئة أقل البلدان نموا خلال سنة أو سنتين.

٤٦ - ومضى يقول انه تجدر ملاحظة أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي قرر إرجاء النظر في مركز ملديف كواحد من أقل البلدان نموا إلى ان تنتهي لجنة السياسات الإنمائية من استعراضها لجدوى استخدام مؤشر لأوجه الضعف كمعيار في هذا الصدد، وذلك ردا على رسالة موجهة من رئيس بلده إلى رئيس المجلس. وأضاف أن هذه العملية أوشكت على الانتهاء، وأن الأونكتاد مستعد لإعداد "ملامح لأوجه الضعف" من أجل أقل البلدان نموا، وذلك بناء على طلب لجنة السياسات الإنمائية. ولاحظ أن هذا يعتبر شيئا جيدا، من ناحية، حيث أنه يتيح إعادة النظر في مركز ملديف، ولكن ينبغي، من ناحية أخرى، أن تشمل الملامح القطرية تقييما دقيقا لأوجه الضعف الاقتصادي والهشاشة البيئية، وتكاليف التخرج وتأثير الاتجاهات الدولية، من قبيل تخفيف القيود التجارية، على البلدان المعنية. وذلك بالإضافة إلى أن الأونكتاد يتولى إعداد ملامح أوجه الضعف دون التشاور مع حكومات البلدان المعنية أو خبرائها. وأكد أنه يلزم أساسا أن يتم إعداد ملامح أوجه الضعف بشكل موضوعي وواضح. وقال إن وفده يرى أنه لا يمكن، عمليا، أن يقوم خبراء أجانب، ليس لديهم معرفة مباشرة بالبلدان المذكورة. بالتعبير الدقيق عن كامل نطاق أوجه الضعف التي تواجهها تلك الدول دون استشارة السلطات المحلية.

٤٧ - واستطرد قائلا أن هذا العجز في الاتصال كان سببا في ارتفاع النقاط التي حصل عليها بلده في آخر استعراض للسنوات الثلاث أُجري لفئة أقل البلدان نموا. فاعتماد بلده الكبير على الواردات حجب الحالة الحقيقية لاقتصاده. وعلى ذلك، فبينما ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، كان معدل القوة الشرائية مماثلا لذلك المعدل في البلدان التي يعتبر ناتجها المحلي الإجمالي أدنى كثيرا من عتبة التخرج. وقد أظهر تقييم للضعف والفقر أجرته حكومته، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أن نحو ٢٢ في المائة من السكان يعيشون على دخل يقل عن دولار واحد في اليوم، وأن ٤٤ في المائة لديهم دخل يزيد قليلا عن دولار واحد في اليوم. وفي هذا السياق، كان معدل القوة الشرائية يستطيع أن يعطي صورة أكثر واقعية عن مستوى التنمية الاقتصادية في البلد مما يعطيه نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وهو عامل كان يمكن الإشارة إليه لو أجريت مشاورات بين حكومته ولجنة السياسات الإنمائية.

٤٨ - وأعرب عن تشكك وفده أيضا فيما يتصل بدقة المعلومات التي تستند إليها الاستعراضات التي تجريها لجنة السياسات الإنمائية كل ثلاث سنوات. فبينما اعتبر هذا الاستعراض أن متوسط السعرات الحرارية التي يتم الحصول عليها مرتفع، أوضح تقييم أوجه الضعف والفقر المشار إليه آنفا أن الحالة التغذوية في بلده أشد تدهورا مما هي عليه في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وأضاف أن اقتصاد بلده قائم على صناعتين: السياحة ثم صيد الأسماك، بدرجة أقل. وأن الصناعات الأخرى تعتمد على هاتين الصناعتين، بحيث يؤثر أي اختلال في واحدة منهما بالتبعية على باقي الصناعات. وأورد مثالا لعدم دقة المعلومات المستخدمة، فذكر ورقة أعدها الأونكتاد وحددت أن الأسماك والزيتون والموالح أهم ثلاثة صادرات لبلده. وقال ان من الصحيح أن الأسماك تصدر، ولكن لم يصدر البلد الزيتون أو الموالح في أي وقت من الأوقات.

٤٩ - ختاما، قال ان حكومته تنصح اللجنة والأونكتاد بإجراء مشاورات مع البلدان التي أُوصي بتخرجها من فئة أقل البلدان نموا ومواصلة عقد تلك المشاورات في المستقبل في البلدان التي تكون في حالة مماثلة، حتى تتفادى تلك الهيئتين الوقوع في خطأ جسيم. وأكد أن الجهات المشتركة في تقييم أقل البلدان نموا وإعداد ملامح أوجه الضعف تستطيع أن تتفادى الخلافات في ذلك المجال لو استفادت من الخبرة المحلية من خلال المشاورات.

٥٠ - **السيد دوجاني** (جمهورية تنزانيا المتحدة): أيد البيان الذي أدلى به ممثل غيانا، باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وقال أن مشاكل التنمية في أقل البلدان نموا ظلت في مقدمة جدول أعمال الأمم المتحدة منذ اعتماد الإعلان وبرنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا، وإن كان لم يُحرز تقدم كبير في حل تلك المشاكل. إذ يتزايد تهميش أقل البلدان نموا في عصر يتسم بالعولمة الاقتصادية وبتخفيف قيود التجارة. ويتلاشى تدريجيا الأمل الذي نشأ عن الالتزامات التي تم التعهد بها أثناء إعداد برنامج العمل.

٥١ - ولاحظ أن المساعدة الإنمائية الرسمية تتدنى منذ عام ١٩٩٥ وأن المساعدة المقدمة إلى أقل البلدان نموا انخفضت من ١٦ بليون دولار في عام ١٩٩٠ إلى ١٣,٥ بليون دولار في عام ١٩٩٧. وفيما بين البلدان المانحة التي هي أعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وفي لجنة السياسات الإنمائية، انخفضت المساعدة الإنمائية الرسمية من ٠,٣٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الموحد لتلك البلدان في عام ١٩٩٢ إلى ٠,٢٢ في المائة في عام ١٩٩٧، وهي أدنى نسبة مسجلة منذ عام ١٩٧٠، حين اعتمدت الأمم المتحدة نسبة ٠,٧ في المائة كهدف للمساعدة الإنمائية الرسمية. وفي الوقت نفسه، لم تأت تدفقات رأس المال الخاص إلى أقل البلدان نموا. فبينما تزايد الاستثمار الخاص في البلدان النامية، وجهت نسبة ١ في المائة فقط من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقل البلدان نموا. ومن جهة أخرى، ظلت الديون الخارجية تعرقل الجهود الإنمائية لتلك البلدان. وذكر أن مدفوعات الديون المقررة تستوعب ثلث حصيلة الصادرات، وتتجاوز بذلك قدرة تلك البلدان على الدفع.

٥٢ - واستطرد قائلاً أنه من المؤسف أن نسلّم بأن قدرة أقل البلدان نموا على توليد مزيد من الإيرادات عن طريق الصادرات قد ضعفت نتيجة لانخفاض الأسعار العالمية للسلع الأساسية، وان يحدث هذا في الوقت الذي تقوم فيه أقل البلدان نموا بعمليات تكيف هيكلي تحتاج إلى نقل ضخم للموارد المالية.

٥٣ - وأكد أن النمو الاقتصادي لأقل البلدان نموا واستدامته تأثرا نتيجة لهذه الحالة. وأنه يتحتم لذلك على المجتمع الدولي أن يتخذ إجراءات متضافرة لتقويم هذا الاتجاه وعكس مساره في أقرب وقت ممكن.

٥٤ - وأعرب عن ترحيب وفده بالمبادرات المختلفة التي تستهدف إخراج أقل البلدان نموا من دائرة التخلف. وقال إن مبادرة تخفيف الديون للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون واستكمال تلك المبادرة في إطار قمة مجموعة الـ ٨ المعقودة في كولونيا، ألمانيا، تبعث الأمل في إمكانية حل مشكلة الديون؛ بيد أنه ما زال هناك الكثير مما ينبغي القيام به لضمان استيعاب المبادرة لعدد أكبر من البلدان المستوفية للشروط المطلوبة.

٥٥ - وذكر أن وفده يود أن يرى تدابير تتخذ لزيادة مشاركة أقل البلدان نموا في التجارة العالمية لمنع تزايد تهميشها. ويتطلع، في هذا الصدد، إلى نتائج الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية المقرر عقده في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٩، وإلى الأونكتاد العاشر، المقرر عقده في عام ٢٠٠٠.

٥٦ - وأكد أن الأمم المتحدة عليها أن تواصل القيام بدور رائد في تنسيق أنشطة التنمية للبلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نموا. وأشار في هذا الصدد، إلى أن وفده يحيط علما، مع الارتياح، بتقرير الأمين العام عن الأعمال التحضيرية للمؤتمر الثالث (A/54/271) ويأمل أن يبحث المؤتمر حالة تنفيذ تدابير الدعم الدولية المتخذة من أجل أقل البلدان نموا خلال التسعينات.

٥٧ - **السيدة اوه يونغ-جو** (جمهورية كوريا): قالت إن التنمية المستدامة لأقل البلدان نموا تظل أولوية عليا في سعي المجتمع الدولي إلى تحقيق النمو الطويل الأجل في جميع أركان المسكونة. وأضافت أنه، بالرغم من أوجه التحسن الشاملة في الأداء الاقتصادي لأقل البلدان نموا في السنوات الأخيرة، ما زال عدد كبير من تلك البلدان يواجه عدم اليقين فيما يتصل بإدامة ذلك الزخم في العقد اللاحق.

٥٨ - ومضت تقول أن الصعوبات التي تواجهها أقل البلدان نموا متعددة الأبعاد وأنها تعود إلى عدم كفاية قدرات الموارد الاقتصادية والمؤسسية والبشرية. وأن ضعفها أمام الصدمات الخارجية وعدم الاستقرار السياسي والكوارث الطبيعية يؤدي إلى زيادة هذه الصعوبات. وأضافت أن العولمة السريعة تزيد من سرعة تهميش البعض من أقل البلدان نموا في الاقتصاد العالمي، بينما تفتقر تلك البلدان إلى القدرة اللازمة للتغلب على المشاكل الناشئة عن العولمة، في كثير من الحالات.

٥٩ - وأكدت أن وفدها يرى أن المبادئ المتعلقة بالمسؤولية المشتركة وتعزيز الشراكة، والمجسدة في برنامج العمل، ما زالت مناسبة للتصدي للتحديات التي تواجهها تلك البلدان. فلا شك أن أقل البلدان نموا عليها أن تواصل القيام بدورها في تحقيق تنميتها، خاصة بالقيام بالإصلاحات الهيكلية وإصلاحات الاقتصاد الكبير، التي أدت إلى تحسينات في الأداء الاقتصادي لعدد كبير من تلك البلدان؛ غير أن إدماج أقل البلدان نموا في الاقتصاد العالمي بدعم جهودها المحلية يظل مسؤولية المجتمع الدولي. وأعربت عن ترحيب وفدها بالتدابير الدولية

المختلفة المعتمدة لذلك الغرض، ومنها خطة العمل الشاملة والمتكاملة لصالح أقل البلدان نموا التي اعتمدتها منظمة التجارة العالمية في عام ١٩٩٦.

٦٠ - وذكرت أن حكومتها تنظر في تقديم خطة نظام الأفضليات المعمم لأهم منتجات التصدير في أقل البلدان نموا، وذلك محاولة منها لمطابقة تلك المبادرات. وقالت إن حكومتها ترى أيضا أنه يجب اعتماد التدابير اللازمة لصالح أقل البلدان نموا في الاجتماع الوزاري المقبل لمنظمة التجارة العالمية، المقرر عقده في سياتل.

٦١ - وأعربت عن تأييد وفدها للمؤتمر الثالث المقرر عقده في النصف الأول من عام ٢٠٠١. وعن الأمل في أن يجري المؤتمر تقييما إيجابيا لإنجازات التسعينات، وأن تقدم استراتيجيات فعالة لمعالجة المسائل التي تواجهها أقل البلدان نموا في العقد الأول من الألفية القادمة. وأكدت، في هذا الصدد، أن وفدها يرى أن الأعمال التحضيرية على الصعيد القطري تمثل لبنات في تحقيق نجاح المؤتمر.

٦٢ - **السيد كيبيدي** (اثيوبيا): أعرب عن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل غيانا، باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، ثم قال أن المجتمع الدولي اعتمد إعلان باريس وبرنامج العمل في التسعينات بهدف إنعاش التنمية الشاملة لأقل البلدان نموا. وأضاف أنه تم التعهد بالتزامات أخرى لدعم جهود التنمية لتلك البلدان في جميع المؤتمرات العالمية المعقودة في التسعينات؛ وأن المجتمع الدولي، وخاصة البلدان المتقدمة النمو، التزمت بتقديم دعم كبير لأقل البلدان نموا في الجهود التي تبذلها للاستفادة من مواردها البشرية وضمان النمو والتنمية بصورة مستدامة. ومع ذلك، فقد اتضح أن تنفيذ برنامج العمل لم يؤد إلى تحقيق النتائج المتوخاة. فالحالة الاجتماعية والاقتصادية لأقل البلدان نموا ما زالت غير مستقرة، ولم يتم التغلب على الضعف الهيكلي المتأصل في اقتصاداتها، مما يضعها في موقف تنافسي ضعيف في الاقتصاد الحالي المتسم بالعولمة.

٦٣ - ولاحظ أن هذا الاتجاه غير المقبول لم ينشأ عن عدم اهتمام من جانب أقل البلدان نموا، حيث أن أغلبها شرع في عملية للتكيف الهيكلي، وأجرى إصلاحات واسعة النطاق، بالمشاركة مع المؤسسات المالية الدولية وفي حدود إطار متفق عليه دوليا، في كثير من الأحيان. وقال أن التقييم الموضوعي للحالة يبين أن ضعف أقل البلدان نموا يعود أساسا إلى قصور من جانب المجتمع الدولي في الوفاء بالتزاماته في مجالات المساعدة الإنمائية الرسمية والحلول الفعالة لأزمة الديون. وأضاف أن نقص تدفق الاستثمارات والترتيبات التجارية غير المؤاتية تلعب أيضا دورا في هذا المجال.

٦٤ - واستطرد قائلاً أن المساعدة المقدمة من المانحين قد انخفضت إلى مستويات غير مسبوقة، بدلا من أن تـُزوّد أقل البلدان نموا بموارد خارجية متزايدة الحجم وأن تفي بأهداف المساعدة الإنمائية الرسمية المتفق عليها. ولذلك، فإن وفده يناشد جميع شركاء التنمية، الذين لم يفوا بالتزاماتهم، أن يقوموا بزيادة المساعدة المقدمة منهم بغية الوصول إلى الهدف المتفق عليه من أجل إتاحة فرصة واقعية لأقل البلدان نموا للاندماج في الاقتصاد العالمي.

٦٥ - وأوضح أن حالة التمويل الخارجي لأقل البلدان نموا قد تدهورت بدرجة كبيرة في التسعينات، نتيجة لثقل عبء الديون وخدمة الديون. وقال أن مأزق الديون يحد من الجهود الإنمائية لتلك البلدان، بل إنه يقوض أيضا مصداقيتها من حيث تعبئة تدفقات الموارد الخارجية. وستظل آفاق التنمية مظلمة، في حالة عدم إلغاء الديون فورا. وأضاف في هذا الصدد، أن وفده يؤيد الإعلان المعتمد في الاجتماع الوزاري التاسع لأقل البلدان نموا الذي يناشد جميع البلدان والمؤسسات الدائنة القيام، على وجه السرعة، بإلغاء الديون غير المسددة التي تدين بها أقل البلدان نموا.

٦٦ - وذكر أن وفده يرى أن تخفيف قيود التجارة الدولية، في إطار منظمة التجارة العالمية عامل قوي لتعزيز التجارة. ويلاحظ بقلق بالغ، مع ذلك، أن منافع النظام التجاري الدولي الجديد ما زالت بعيدة المنال بالنسبة لأقل البلدان نموا. وأنه لم يُحرز بعد تقدم كافي في سبيل التحرير الكامل في القطاعات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة لتلك البلدان، وأنه ما زالت هناك اختلالات ملحوظة بين الحقوق والواجبات في الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف. وأضاف أن أقل البلدان نموا ما زالت تواجه تعريفات مرتفعة في القطاعات الرئيسية، مثل المنسوجات والزراعة؛ وأن المشاكل الجوهرية في مختلف خطط نظام الأفضليات المعمم وغيره من الأفضليات التجارية المنفردة قيدت قدرة أقل البلدان نموا على مواصلة الاستفادة من النظام التجاري الدولي الجديد. ولذلك يناشد وفده البلدان المانحة للأفضليات أن توسع تغطيتها للمنتجات وتلغي الحصص والحدود العليا وجميع الحواجز غير التعريفية بالنسبة لصادرات السلع الأساسية من أقل البلدان نموا. وأضاف أن على المجتمع الدولي، لدى تنفيذ الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف الحالية وفي المفاوضات المقبلة، أن يكفل اتساق الالتزامات الملقاة على عاتق أقل البلدان نموا مع مستوى تنميتها وقدرتها على الاضطلاع بتلك الالتزامات.

٦٧ - ختاما، قال إن المؤتمر الثالث سيتيح لأقل البلدان نموا وشركائها في التنمية، فرصة لتجديد التزاماتها. وأضاف أن المؤتمر يجب ان يؤدي إلى اعتماد تدابير فعالة بشأن أساس مبادئ المسؤولية المشتركة والتضامن الحقيقي من أجل وقف التهميش المستمر لأقل البلدان نموا. وأكد أنه لا ينبغي اعتبار المؤتمر مجرد حدث آخر، بل ينبغي أن يسفر عن التزامات مجدية ومحددة وقابلة للقياس وعملية المنحى. كما ينبغي التوفيق بين نتائج هذا المؤتمر ونتائج وخطط عمل مؤتمرات الأمم المتحدة الأخيرة وعمليات التقييم الخاصة بكل منها.

٦٨ - **السيد سن** (كمبوديا): أيد البيان الذي أدلى به ممثل غيانا، باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، ثم قال أن بلده يولي أهمية كبيرة لقضايا وأنشطة التنمية لصالح أقل البلدان نموا. وأضاف أن المجتمع الدولي، باعتماده الإعلان وخطة العمل في مؤتمر باريس المعقود في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٠، التزم بتوفير الدعم لتلك البلدان في حل مشاكلها الخاصة بالإصلاح الهيكلي وإصلاح الاقتصاد الكبير، وفي تنشيط عملياتها الإنمائية. وأن خطة العمل تشدد على التدابير التي ينبغي أن يعتمدها المجتمع الدولي لتفادي تدني الأحوال الاجتماعية والاقتصادية لأقل البلدان نموا في التسعينات. ومع ذلك، لم يُحرز التقدم اللازم في تحقيق الأهداف الشاملة لبرنامج العمل، رغم هذه الالتزامات.

٦٩ - ومضى يقول أن عددا كبيرا من البلدان النامية ظلت تسجل نموا اقتصاديا ضعيفا، على الصعيد العالمي، رغم المبادرات المتخذة لإصلاح اقتصاداتها. وأضاف أن الحالة حرجة بدرجة أكبر بالنسبة لأقل البلدان نموا، التي تواجه مشاكل أخرى ناتجة عن صعوبات محلية وجغرافية وصعوبات أخرى خاصة بتلك البلدان، وان هذه قد ازدادت حدة بسبب تدهور الحالة الاقتصادية الراجع إلى البيئة الداخلية والخارجية، والأثر المدمر للأمراض مثل فيروس نقص المناعة البشرية،الإيدز، والملاريا والسل. وعلاوة على ذلك، فإن انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية وعبء الديون الخارجية يؤديان إلى عرقلة جهود تلك البلدان في سبيل إصلاح اقتصاداتها وإعادة تنشيطها.

٧٠ - وأكد أنه يتحتم على المجتمع الدولي، خاصة البلدان المتقدمة النمو، أن تركز اهتمامها على مساعدة أقل البلدان نموا، في مطلع الألفية الجديدة. وقال إن بلده يكرر تأكيد دعمه للجهود الدولية الرامية إلى تخفيف أعباء البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ويرحب بمبادرة كولونيا التي اعتمدتها بلدان مجموعة الـ ٨، والتي تستهدف تخفيف عبء ديون أقل البلدان نموا بسرعة أكبر.

٧١ - وقال أن وفده يرحب بالعرض السخي المقدم من الاتحاد الأوروبي، باستضافة المؤتمر الثالث، الذي سيعقد في بروكسل، عام ٢٠٠١، ويأمل أن يتيح المؤتمر فرصة لاستعراض وتقييم النتائج حتى يتسنى اعتماد تدابير محددة لحل القضايا ذات الصلة من منظور طويل الأجل.

٧٢ - وذكر أن حكومته تبذل الجهود لتعزيز سياستها الإنمائية. وأنها، تحقيقا لذلك، شرعت في عام ١٩٩٤، ببدء برنامج وطني لإعادة تأهيل وتنمية كمبوديا، يحدد الأهداف الطويلة الأجل للتنمية والأولويات التنفيذية في مجالات أساسية مختلفة، تشمل تدعيم سيادة القانون، وتحسين إدارة القطاع العام، بما في ذلك خدمات الرعاية الصحية والتعليم وتعزيز التنمية الريفية، ومكافحة الفقر، وإعادة تشكيل هيكل الاقتصاد، والاستثمار في الهياكل الأساسية، وإدماج الاقتصاد الإقليمي والعالمي. وأن بلده يأخذ خطوات ثابتة نحو النمو النشط، بخطة عمل جيدة الصياغة، مع تشكيل الحكومة الائتلافية الجديدة. ولاحظ أن الإصلاحات التي تمت ساهمت في تحقيق نمو نسبته ٤ في المائة في الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٩، مع انخفاض معدل التضخم واستقرار سعر صرف العملة، وذلك مقارنة بنسبة نمو ١ في المائة في الناتج المحلي الإجمالي في العام السابق.

٧٣ - وأكد عزم حكومته على تحقيق نمو بنسبة ٦ في المائة في الناتج المحلي الإجمالي. وتخفيض معدل التضخم إلى ٤ في المائة وإبقاء العجز في الحساب الخارجي الجاري عند نسبة ١٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وأعرب، في هذا الصدد، عن امتنان وفده لمجتمع المانحين على الدور الحاسم الذي قام به في توفير المساعدة العامة لكمبوديا من خلال برامجه وأنشطته المختلفة.

٧٤ - **السيد اديكاري** (نيبال): أيد البيان الذي أدلى به ممثل غيانا، باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. ثم قال إن العالم تحول إلى قرية عالمية، مع تقدم تكنولوجيا المعلومات، وإن آفاق التنمية الذاتية للدول قد زادت بدرجة هائلة. ومع ذلك، يظل اتساع الفجوة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية موضع قلق بالغ بالنسبة للمجتمع

الدولي؛ فبينما أدّت الاتجاهات الناشئة المتمثلة في العولمة وتخفيف قيود التجارة إلى توسع ملحوظ في فرص التجارة والاستثمار والرخاء في بعض البلدان، ويبدو أن أغلب البلدان النامية تدخل الألفية الجديدة بموارد لا تكفي لتلبية أدنى أهدافها الاجتماعية والاقتصادية.

٧٥ - ولاحظ ان الالتزامات التي تعهد بها المجتمع الدولي في مختلف المؤتمرات الرئيسية للأمم المتحدة قد بعثت الآمال في أقل البلدان نموا، ولكن التزايد المطرد لمشاكل الفقر والجوع والمرض، مع انخفاض معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر وتدني المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نموا، قد قوضت جهود القضاء على الفقر في تلك البلدان، بدرجة ملحوظة. وإنه من الطبيعي، في هذا السياق، دعوة الشركاء في التنمية، الثنائيين أو المتعددي الأطراف إلى الوفاء بوعودهم فيما يتصل بالمساعدة الإنمائية الرسمية، وإلى تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في أقل البلدان نموا.

٧٦ - واستطرد قائلا أن بلده يقوم حاليا بتنفيذ خطته الخمسية التاسعة، بهدف القضاء على الفقر فقط، على أساس أمور تشمل اللامركزية، وبناء القدرات المؤسسية، وتمكين المرأة والتنمية الزراعية والتصنيع الريفي. وأضاف أن الخطة الخمسية التاسعة تجسد هدف تخفيض معدل الفقر المدقع في البلد من نسبته الحالية البالغة ٤٢ في المائة إلى ١٠ في المائة خلال ٢٠ سنة؛ وذلك رغم التحديات الموجودة التي تشمل سطح الأرض الوعر، وتشتت السكان وحالة البلد بوصفها غير ساحلية، فضلا عن الرياح الموسمية والفيضانات وتحات الأراضي وغير ذلك من الكوارث الطبيعية. وأكد أن بلده لا يستطيع التعامل مع كل هذه الأخطار بمفرده، ولذلك، فإنه يعتمد على تعاون شركائه في التنمية.

٧٧ - وذكر أن وفده يحيط علما بمبادرة كولونيا لتخفيف عبء البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والتي تهدف إلى تضييق الفجوة بين البلدان الغنية والفقيرة؛ وأنه يرى، مع ذلك، ضرورة استفادة أقل البلدان نموا جميعا من المبادرة، دون استثناء. وأعرب عن ترحيب وفده، في هذا الصدد، بالمبادرة الأخيرة لمؤسسات بريتون وودز، بإعادة توجيه مرفق التكيف الهيكلي المعزز نحو النمو والحد من الفقر.

٧٨ - وأكد أن وفده يتطلع باهتمام شديد إلى نتائج المؤتمر الثالث، الذي يمثل المنتدى المناسب لتقييم التعاون الدولي في إطار برنامج العمل، ويوصي باتخاذ مزيد من التدابير العملية الفعالة فيما يتصل بمشاكل تلك البلدان، بغية إدماج اقتصاداتها في التيار الرئيسي للاقتصاد العالمي، كجزء من نظام تجاري عالمي.

٧٩ - **السيد تيندريبيوغو** (بوركينا فاصو): قال إن تنفيذ برنامج العمل موضوع بالغ الأهمية بالنسبة لبلده؛ وانضم في هذا السياق، إلى البيان الذي أدلى به وفد غيانا، باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وإلى البيان الذي أدلى به وفد بنغلاديش.

٨٠ - ولاحظ أنه، في مطلع الألفية الثالثة، التي ستتميز، دون شك، بثورة تكنولوجية غير مسبوقة، هناك أجزاء كثيرة من العالم لا يعرف فيها مدلول عبارات مثل "الحاسوب" و "تكنولوجيا المعلومات" و "الإنترنت"، وربما لن

يعرف لفترة طويلة. وأورد على سبيل المثال، أنه، في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، يمثل الاتصال بالإنترنت ٠,١ في المائة من نسبة الاتصالات العالمية. فجميع الجهود المبذولة في تلك المنطقة موجهة نحو تلبية الاحتياجات الأساسية من الأغذية والرعاية الصحية، وإمدادات المياه المأمونة، والتعليم وما إلى ذلك.

٨١ - واستطرد قائلا أن هذه هي التوقعات التي يواجهها عدد كبير من البلدان النامية، ومن المؤسف أن الصورة قاتمة بدرجة أكبر، عادة، في أقل البلدان نموا. وكان ذلك صحيحا بالفعل، منذ عشر سنوات، عند اعتماد برنامج العمل، وقد أصبحت المشاكل الإنمائية لتلك البلدان، في الوقت الحالي، أشد إلحاحا من أي وقت مضى، وهي تزداد شدة بسبب عمليات العولمة وتخفيف القيود على التجارة.

٨٢ - وأوضح أنه، بالرغم من الجهود التي تبذلها أقل البلدان نموا من خلال الأخذ بإصلاحات الاقتصاد الكبير والتكيف الهيكلي والإصلاحات السياسية التي أتت ببعض النتائج الإيجابية، تنعكس عوامل أخرى، مثل تدني المساعدة الإنمائية الرسمية، وعبء الديون، والتدفقات المالية الضئيلة وعدم التنوع في التجارة - في زيادة سرعة التهميش.

٨٣ - وأكد أن المجتمع الدولي لا يستطيع دخول الألفية الثالثة دون أن يحل مشكلة أقل البلدان نموا الـ ٤٨، حيث أن ذلك ستترتب عليه نتائج معاكسة. وقال إن المؤتمر الثالث سيكون الإطار المثالي للسعي إلى إدخال تلك البلدان في الاقتصاد العالمي.

٨٤ - وذكر أنه يجب إعادة تأكيد مبادئ تقاسم المسؤولية والشراكة التي يستند إليها برنامج العمل وإعلان باريس؛ وإعطائها مضمون حقيقي ومحدد على أساس الأولويات التي يضعها المستفيدون أنفسهم، في المقام الأول. وأردف قائلا إن أهم هدف للعقد المقبل يجب أن يكون القضاء على الفقر المدقع في أقل البلدان نموا، على أي حال.

٨٥ - وبيَّن أن التزام أقل البلدان نموا بتنميتها لا شك فيه؛ وأن الإعلان الذي اعتمده وزراء تلك البلدان في اجتماعهم السنوي التاسع (A/C.2/54/3)، وهو الذي ينم عن وعي واضح بمسؤوليتهم الأساسية عن تهيئة الظروف الداخلية المؤدية إلى تنمية تلك البلدان؛ هو دليل على ذلك. ولكن المساعدة الدولية لا غنى عنها، رغم ذلك. وأعرب عن تقدير وفده لمنظومة الأمم المتحدة لما أولته مؤسساتها من اهتمام خاص بالاحتياجات المحددة لأقل البلدان نموا؛ وأكد أن وفده يدرك القيود الهائلة الموضوعة على الميزانية، وإن كان يرى، مع ذلك، ضرورة التشديد على بناء القدرات البشرية والمالية لتلك البلدان، والتخلي عن كل تشاؤم وتخاذل، حتى يتم إخراج تلك البلدان من دائرة التخلف.

٨٦ - **السيد كاساندا** (زامبيا): انضم إلى البيان الذي أدلى به وفد غيانا، باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، ثم قال أن العولمة وتخفيف القيود قد جلبت معها تحديات اجتماعية واقتصادية بالنسبة لأقل البلدان نموا. وأنه من أجل التصدي لهذه التحديات، واصلت أقل البلدان نموا تنفيذ إصلاحات سياسية واقتصادية واسعة النطاق خلال

التسعينات. وأضاف أنه كانت هناك إشارات مشجعة لنتائج إيجابية في الاقتصاد الكبير، رغم أن استمرار انتشار الفقر قد أثبت هشاشة الهياكل الاقتصادية وضعفها، فضلا عن الظروف الأخرى التي عرقلت التنمية المستدامة في أقل البلدان نموا.

٨٧ - ومضى يقول أن أزمة الديون قد أعجزت الاقتصاد في كثير من أقل البلدان نموا. وأضاف أن المساعدة الإنمائية الرسمية، التي تلعب دورا بالغ الأهمية في إنعاش اقتصادات أقل البلدان نموا وفي الحد من الفقر، قد تدنت بصورة مطردة، وذكر أن الشركاء في التنمية عليهم تحقيق الأهداف المتفق عليها للمساعدة الإنمائية الرسمية من أ جل البلدان النامية وأقل البلدان نموا، وأكد اقتناع وفده بأن المجتمع الدولي يستطيع، رغم كل شيء، القيام بأكثر مما يقوم به بكثير لمساعدة أقل البلدان نموا على إنعاش اقتصاداتها والمضي نحو تحقيق التنمية المستدامة والنمو المستدام.

٨٨ - وذكر أن البلدان المتقدمة النمو ووكالات المعونة عليها أن تعدل سياستها الخاصة بالمساعدة الإنمائية الرسمية لتصبح أكثر استجابة للاحتياجات المحددة للبلدان المستفيدة. وقال أنه يلزم الأخذ بنهج يتسم بمزيد من الابتكار والمرونة مع تركيز الاهتمام على تحقيق الأهداف المتوخاة.

٨٩ - ولاحظ أن حكومته قامت بأمور من بينها وضع تدابير تستهدف دعم القطاع الخاص بغية الوصول بمساهمته في التنمية الشاملة للبلد إلى الحد الأقصى، وذلك من أجل إنعاش الاقتصاد. غير أنه، نظرا لأن الموارد المنتجة داخليا لم تكن كافية لمساندة استراتيجيات حكومته المتركزة على القطاع الخاص، ما زال اقتصاد البلد محتاجا إلى مساعدة خارجية كبيرة لتلبية احتياجاته من الموارد.

٩٠ - وأوضح أن مركز البلد، بوصفه من أقل البلدان نموا، يعني، في نفس الوقت، انه يتلقى منحا غير قابلة للسداد ومبالغ ائتمانية من المؤسسة الإنمائية الدولية، وأشكالا أخرى من المساعدة الميسرة للغاية. غير أن هذه المساعدة يجب أن تستعمل للتعامل مع الاحتياجات الأساسية في القطاعات الاجتماعية، ولا يجوز استعمالها لتكميل الاحتياجات الرأسمالية للقطاع الخاص. وقال أن من دواعي السخرية أن القطاع الخاص ذاته، الذي ينتظر منه أن يكون محرك النمو، لا تتوفر له سبل الوصول إلى المساعدة الإنمائية الرسمية، وهي أهم أنواع التمويل الذي يحتاج إليه البلد من أجل تنميته. وأضاف أن هذا المأزق من الأسباب التي يود وفده من أجلها أن يشهد مزيدا من المرونة والابتكار في توفير المساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نموا. واختتم حديثه قائلا إن المساعدة الميسرة يمكن أن يعاد تشكيلها دون أن يؤثر ذلك بالضرورة، على مبدأ تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية.

٩١ - **السيد كوندو** (اليابان): قال أن وفده قد أحاط علما بالإعلان الذي اعتمده الاجتماع الوزاري التاسع لأقل البلدان نموا. وأضاف انه في الاستنتاج المتفق عليه ٤٥٧ (د-٤٦) الذي اعتمده مجلس التجارة والتنمية في دورته السادسة والأربعين، لوحظت أوجه الضعف الهيكلي الرئيسية التي تشكل الأساس لضعف الطاقات الإنتاجية

والقدرة التنافسية في أقل البلدان نموا، بما في ذلك أوجه القصور في الهياكل الأساسية المادية، وانخفاض مستوى التنمية البشرية، وعدم كفاية الموارد لتلبية الاحتياجات الاستثمارية الرئيسية.

٩٢ - ومضى يقول أن بلده يود مواصلة تعزيز تهيئة الفرص من أجل أقل البلدان نموا ومساعدة تلك البلدان على الاندماج في النظام التجاري المتعدد الأطراف. وأشار أيضا إلى برنامج عمل طوكيو بشأن التنمية الأفريقية، الذي يذكر أن أقل البلدان نموا عليها مسؤولية أساسية فيما يتعلق بإلغاء القيود المتصلة بالعرض أو الحد منها.

٩٣ - وأكد أن بلده يولي أهمية كبيرة للمؤتمر الثالث وأنه مستعد للتعاون الوثيق مع مكتب المنسق الخاص لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان الجزرية الصغيرة النامية. وأضاف أنه من المؤسف أن مجلس التجارة والتنمية لم يتلق التقرير الخاص بتنفيذ برنامج العمل في الوقت المناسب، حيث كان من المنتظر أن يكون ذلك التقرير أساسا لمناقشاته. وقال أنه من الواضح أن المكتب يلزم تعزيزه حتى يتمكن من العمل بنجاح ويساهم في العملية التحضيرية للمؤتمر. وأعرب في هذا الصدد، عن تقدير وفده للاتحاد الأوروبي لما قدمه من دعم سخي لتلك العملية.

٩٤ - ختاما، قال أنه، من أجل إدماج أقل البلدان نموا في النظام التجاري المتعدد الأطراف، يلزم أساسا تعزيز وتحسين نظام التعاون التقني المتصل بالتجارة ومواصلة العمل على تشجيع التنسيق والاتساق فيما بين الوكالات وبلدان البرنامج والمانحين المشتركين في تنفيذ الإطار المتكامل لأنشطة التعاون التقني المتصلة بالتجارة.

٩٥ - **السيد أهو غليلي** (بنين): أيد البيان الذي أدلى به ممثل غيانا، باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وقال إن أقل البلدان نموا تظل في قبضة الظاهرة الهيكلية والمتعددة الأبعاد المتمثلة في الفقر. فبالرغم من الأهداف المحددة في برنامج العمل وجهود وتضحيات تلك البلدان، فإن حالتها مقلقة بشكل متزايد مقارنة بحالة البلدان النامية الأخرى وأضاف أن عدد البلدان من فئة أقل البلدان نموا زاد من ٤٢ إلى ٤٨ خلال التسعينات.

٩٦ - ولاحظ أن المجتمع الدولي تعهد بتنفيذ برنامج العمل وفقا لمبدأ تقاسم المسؤولية والتعاون، وبزيادة المساعدة المقدمة منه لأقل البلدان نموا، زيادة كبيرة، ولكن المساعدة المقدمة لا تراعي أولويات تلك البلدان، لأنها مخصصة لفئات من اختيار المانحين. وأورد على سبيل المثال، أن منح أفضليات تجارية لزيادة إمكانية وصول أقل البلدان نموا إلى الأسواق لا جدوى منه ما دامت تلك البلدان تنقصها القدرة على الإنتاج. فمن الواضح أنه ينبغي البدء باعتماد إجراءات لتعزيز عوامل الإنتاج، وهي الأرض، ورأس المال، والعمالة والخبرة.

٩٧ - وأكد أن وفده يرحب بكون البلدان المتقدمة النمو قررت تخصيص ٠,١٥ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية؛ ويتقدم بالتهنئة للبلدان التي حققت هذا الهدف ويطلب منها أن تستمر في ذلك. وقال إن وفده يرى أنه يجب تخصيص المساعدة للبرامج ذات الأولوية لأقل البلدان نموا ولتعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وأعرب عن أمله في أن يراعي المؤتمر الثالث مصالح تلك البلدان وان يعمل على تنشيط الإصلاحات اللازمة لإخراجها من الحالة الخطيرة التي هي غارقة فيها.

٩٨ - **السيد هونيغستاد** (النرويج): قال ان اقتصادات أقل البلدان نموا لم تتحسن بدرجة كبيرة رغم مرور ١٠ سنوات على اعتماد برنامج العمل. وأنه، لذلك، يلزم أن يتعاون المجتمع الدولي، بشكل وثيق، مع أقل البلدان نموا، لمساعدتها على تنفيذ سياسات سليمة لإدارة الاقتصاد الكبير، وتشجيع الوضوح والحكم الرشيد، ومكافحة الفساد. وتعزيز حقوق الإنسان، حتى تحقق تلك البلدان الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية. وأضاف أنه يلزم أن تفلت أقل البلدان نموا من الدائرة المفرغة المتمثلة في الحرب الأهلية والتخلف والتهميش؛ وأنها محتاجة إلى المساعدة الإنمائية الرسمية لتحقيق هذا الهدف.

٩٩ - ومضى يقول أنه من المؤسف، لذلك، أن عددا قليلا من البلدان فقط حقق الهدف المتفق عليه للمساعدة الإنمائية الرسمية، وأن عددا أقل من ذلك حقق هدف تخصيص أكثر من ٠,٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لأقل البلدان نموا. وأكد أن الشمال عليه زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى الجنوب. ولذلك، فإن حكومته تهدف إلى زيادة المساعدة الإنمائية التي تقدمها عن مستواها الحالي ونسبته ٠,٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وأضاف أنه ينبغي استخدام الموارد الإنمائية المتاحة بكفاءة أكبر، مثلا، عن طريق عدم ربط المساعدة الإنمائية باستيفاء شروط معينة.

١٠٠ - ولاحظ أن عبء الديون من أهم العقبات في سبيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأقل البلدان نموا. ولهذا السبب، ترحب حكومته، التي وضعت سياسة لتخفيف عبء الديون، بالقرارات التي اتخذتها مؤسسات بريتون وودز، بتخفيف الديون على نطاق أوسع بالنسبة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وأضاف أن تأمين التمويل الكافي لتلك المبادرة يعتبر من الأمور الحاسمة؛ وأنه ينبغي أن تساهم جميع الجهات الفاعلة، بما في ذلك بلدان مجموعة الـ ٧، وفقا لصيغة معقولة وواضحة.

١٠١ - واستطرد قائلا إن الانخفاض البالغ لحصة تلك البلدان من التجارة العالمية وشدة ضعف حصيلة صادراتها أمام الصدمات الخارجية، من الأمور التي تثير قلقا شديدا. وأضاف أن وفده يرى أنه يلزم تزويد أقل البلدان نموا بالمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة، وذلك بالإضافة إلى تيسير وصولها إلى السوق. وعلى ذلك، فإنه يجب على هيئات الأمم المتحدة المعنية أن تتعاون، على نحو وثيق، مع منظمة التجارة العالمية في ذلك المجال. وأن من البديهي أن أقل البلدان نموا تحتاج إلى مناخ دولي مؤات من أجل التكيف للاقتصاد العالمي الجديد، وأنه ينبغي تنفيذ استراتيجيات مثل الاستراتيجية التي وضعها بلده لدعم القطاع الخاص في تلك البلدان.

١٠٢ - وفي الختام، قال أن وفده يولي أهمية كبيرة للعملية التحضيرية للمؤتمر الثالث، التي ستلعب فيها الأونكتاد دورا حاسما. غير أن مشاركة الهيئات الأخرى للأمم المتحدة والبلدان المعنية، بطبيعة الحال، في هذه العملية تعتبر حاسمة أيضا.

١٠٣ - **السيد مورات** (هايتي): أعرب عن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل غيانا، باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وقال إن برنامج العمل كان مقياسا لجدية المشاكل التي تواجهها عدة بلدان على الحدود الخارجية للتجارة العالمية، كما أتاح الفرصة لاعتماد تدابير تستهدف تلافي تدهور الأحوال المعيشية في تلك البلدان.

١٠٤ - وأكد أن بلده يولي أهمية خاصة للمؤتمر الثالث، ويرى أنه ينبغي تعبئة جميع هيئات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة للمشاركة في الاجتماعات التحضيرية المختلفة وفي المؤتمر نفسه من أجل تحقيق نجاح هذا المؤتمر. وأن المنظمات الإقليمية والشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف عليهم دعم أمانة المؤتمر من جانبهم، بوضع الموارد المالية والتقنية التي تلزمها تحت تصرفها. وأضاف أن من المهم جدا أن تقوم أقل البلدان نموا بالإسهام في العملية التحضيرية للمؤتمر. وأعرب عن ترحيب وفده ببيان الأمين العام الذي مؤداه أنه يمكن دعم هذه المشاركة عن طريق الموارد الخارجة عن الميزانية.

١٠٥ - ومضى يقول إن المشاكل الخطيرة التي تواجهها أقل البلدان نموا، ومنها تدني تدفق المساعدة الإنمائية بدرجة ملحوظة، مسألة تدعو إلى القلق. وإن مطالبة تلك البلدان بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية ترجع إلى الإيمان بالتضامن الدولي، وهو شرط أساسي لإدماجها في الاقتصاد العالمي. وأضاف أن عبء الديون مشكلة خطيرة أخرى وأن وفده يقترح تسهيل شروط مبادرة الديون للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون وذلك بالإضافة إلى تخفيف ديون جميع أقل البلدان نموا.

١٠٦ - ولاحظ أن العولمة وتخفيف القيود الاقتصادية كانت لهما آثار خطيرة على أقل البلدان نموا؛ إذ صادفت تلك البلدان صعوبات جدية في سبيل الاندماج في التجارة الدولية، ذلك أن نصيبها من التجارة العالمية ينكمش، رغم انضمامها إلى الاتفاقات التجارية المختلفة. وقال أن هناك حاجة إلى تغيير نظام الإدارة الذي يحول دون التقاسم المنصف لنفقات العولمة ومنافعها وإلى إجراء تقييم صادق وموضوعي لمشاكل التنمية من أجل تلبية احتياجات البلدان الفقيرة.

١٠٧ - وأكد أنه ولئن كانت حالة أقل البلدان نموا راجعة بدرجة كبيرة إلى العوامل المتأصلة في نظام الإدارة المتبع فيها، فلا ينبغي التغاضي عن الأثر السلبي لعوامل خارجية، من قبيل تدهور شروط التبادل التجاري وإضعاف الأفضليات التعريفية، على تلك البلدان. وأعرب عن الأمل في أن تؤخذ ضرورة مشاركة البلدان الفقيرة بنشاط أكبر في التجارة الدولية في الحسبان، في الجولة المقبلة للمفاوضات التجارية المقرر عقدها في إطار منظمة التجارة العالمية. وأكد الأهمية الأساسية لتزويد تلك البلدان بالمساعدة التقنية من أجل تدعيم قدرتها على التفاوض، في هذا السياق.

١٠٨ - **السيد افرامنكو** (الاتحاد الروسي): قال إن أقل البلدان نموا لم تزدهر إلى المدى المتوخى خلال التسعينات. وأضاف أنه أحرز تقدم، بطبيعة الحال، وإن كان لا يعتبر كافيا. فقد واجهت أقل البلدان نموا ظروفا معاكسة، منها الكوارث الطبيعية، وانخفاض أسعار السلع الأساسية، وصعوبة المناخ الاقتصادي، وأثر العولمة.

١٠٩ - ومضى يقول إن أقل البلدان نموا تحتاج، دون شك، إلى مساعدة المجتمع الدولي لتكميل جهودها الإنمائية. وأنه يلزم أن تنوع تلك البلدان في اقتصاداتها، من أجل الحد من ضعفها وأن تحاول اجتذاب الاستثمار الأجنبي، وأن تبذل جهودا في ميدان التعليم وتنمية الموارد البشرية، وأن تقر السياسات المؤاتية.

١١٠ - ولاحظ أنه، في حلقة دراسية عقدها مؤخرا وزراء التجارة لأقل البلدان نموا، جرى توضيح أن وعود المساعدة المقدمة لتلك البلدان لم تـُحوَّل إلى عمل، وانه لم يتسن تنفيذ السياسات والبرامج المتوخاة، مما أدى إلى نتائج سلبية للغاية في بعض الأحيان. وأضاف إنه تم التشديد، في الحلقة الدراسية، على ضرورة العمل على إدماج تلك البلدان في الاقتصاد العالمي وعلى تحقيق وصولها الكامل إلى الأسواق. كما جرى التركيز على ضرورة تعزيز قطاعات الصادرات وإقامة الهياكل الأساسية اللازمة لتحسين الإنتاجية والقدرة التنافسية.

١١١ - وأكد أنه يلزم زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لأقل البلدان نموا واعتماد تدابير لتخفيض الديون الخارجية لتلك البلدان، من أجل المساهمة في تخفيف الحالة في أقل البلدان نموا. وأضاف أن الجمعية العامة وافقت على عقد المؤتمر الثالث، الذي سيجري فيه تقييم نتائج تنفيذ الإعلان وبرنامج العمل بالنسبة لتلك البلدان والنظر في عوامل تشمل الديون، والتجارة، والسياسات الوطنية والدولية والتدابير المتخذة للمساهمة في التنمية المستدامة لأقل البلدان نموا.

١١٢ - **السيد زو غوانجايو** (الصين): أعرب عن القلق إزاء الصعوبات الاقتصادية الجادة التي تواجهها أقل البلدان نموا. وقال إن الأداء الاقتصادي لتلك البلدان لم يتحسن في السنوات الأخيرة، نتيجة لانخفاض أسعار السلع الأساسية، وتدني المساعدة الإنمائية الرسمية وعبء الديون وكذلك لتأثير الأزمة المالية، وأن عمليات العولمة وتخفيف القيود لم تكن مفيدة، بل إنها زادت من خطر تهميش أقل البلدان نموا.

١١٣ - وتابع حديثه قائلا أن المجتمع الدولي، وخاصة الأمم المتحدة، عقد اجتماعات بشأن مسألة أقل البلدان نموا، ووضع برامج وخطط للعمل؛ غير أنه واضح، في السنة الأخيرة من التسعينات أن الكلام لم يـُحوَّل إلى عمل وأن الأهداف لم تتحقق، وأنه شبه مؤكد أن برنامج العمل لن ينفذ تنفيذا كاملا.

١١٤ - واستدرك قائلا إن وفده يأمل، مع ذلك، أن يتم في المؤتمر الثالث وضع برنامج للعمل يعطي دفعة جديدة للتعاون الدولي الرامي إلى مساعدة أقل البلدان نموا. وأضاف أن البلدان المتقدمة النمو عليها إعادة تقييم سياساتها على ضوء العولمة والظروف الحالية لأقل البلدان نموا وتحويل قلقها بشأن تلك البلدان إلى عمل فعال.

١١٥ - وتناول مجال التجارة، فقال إن المجتمع الدولي عليه أن يدعم بنشاط بناء قدرات أقل البلدان نموا من خلال التعاون التقني، بما في ذلك تقديم الدعم لإصلاح نظم الاستيراد والتصدير، وإنشاء شبكات للمعلومات التجارية؛ وتعزيز القدرة التصديرية وتنويع السلع - وهي مجالات يجب أن تقوم فيها منظمة التجارة العالمية والأونكتاد ومراكز التجارة الدولية والمؤسسات الاقتصادية الإقليمية المختلفة بدور هام. وأضاف انه يجب إعطاء أقل البلدان نموا فرصا أفضل للوصول إلى الأسواق، وإنشاء آلية واضحة وفعالة لتحديد أسعار السلع؛ والتصدي لتردي الأفضليات التجارية ولوجود حواجز عديدة، تعريفية وغير تعريفية؛ والاستفادة من الجولة الجديدة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف لتخفيف القيود التجارية بالنسبة للمنتجات الزراعية، التي تعتبر ذات أهمية حيوية لأقل البلدان نموا؛ وينبغي بذل الجهود لتشجيع تنفيذ الاتفاق المتعلق بالمنسوجات والملابس.

١١٦ - ولاحظ أن تخفيض المساعدة الإنمائية الرسمية وعبء الديون الثقيل مشكلتان من أهم المشاكل التي تواجهها أقل البلدان نموا، وقال أن البلدان المتقدمة النمو يجب، لذلك، أن تزيد المساعدة التقنية والمالية المقدمة منها دون ربطها بشروط سياسية؛ وأنه يجب أن توسع الأمم المتحدة خيارات التمويل وتوفر أكبر قدر ممكن من المساعدة لتلك البلدان. وأكد أن وفده يرحب، في الوقت نفسه بالالتزامات الجديدة التي تعهدت بها الدول الدائنة والمؤسسات الدولية المعنية، والتي تستهدف تخفيف الديون على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون - وهي التزامات ينبغي الوفاء بها في الوقت المناسب.

١١٧ - وذكر أن دخل الفرد في بلده يزيد قليلا عن ٧٠٠ دولار. وقال أن الصين بلد نامي يعيش فيه أكثر من ٥٠ مليون شخص في فقر مدقع. وأن حكومته وفرت المساعدة الاقتصادية والتقنية الثنائية لكثير من البلدان النامية، لاسيما أقل البلدان نموا، وذلك رغم مواردها المحدودة. وأضاف أن المساعدة المقدمة لتلك البلدان تزيد عن ٢ بليون دولار وتشمل أكثر من ١٠٠٠ مشروع، في الوقت الحالي. وأكد أن حكومته ستواصل تقديم المساعدة إلى أقل البلدان نموا بقدر ما تستطيع.

١١٨ - **السيد كيوانوكا** (أوغندا): أيد البيان الذي أُدلي به باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وقال أن التقدم المطلوب في مجال تحقيق الأهداف الشاملة لإعلان وبرنامج عمل باريس لم يتحقق في أغلبية أقل البلدان نموا في التسعينات. وأضاف أن تلك البلدان تواجه تحديات جديدة في مجال التكيف لبيئة دولية تتسم بزيادة التنافس، نتيجة للعولمة وتخفيف القيود وأوجه التقدم السريعة في العلم والتكنولوجيا. ولذلك، فلا غرابة في أن عدد أقل البلدان نموا تزايد ولم ينقص.

١١٩ - ومضى يقول أن نصيب تلك البلدان من التجارة العالمية، الذي نما نموا ملحوظا منذ جولة أوروغواي، انخفض من ٠,٨ في المائة في عام ١٩٧٥ إلى ٠,٤ في المائة في عام ١٩٩٧. وأضاف أن الناتج المحلي الإجمالي لتلك البلدان زاد بنسبة ٤,٧ في المائة في عام ١٩٩٧، مقارنة بنسبة ٥,١ في المائة و ٦,٢ في المائة في عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦، على التوالي. ولاحظ أن هذه الحالة ازدادت حدة نتيجة التدني المستمر في المساعدة الإنمائية الرسمية، والتقدم البطيء في مجال التنويع، وانخفاض أسعار السلع الأساسية، وأزمة الديون وعدم الوصول بشكل كاف إلى رأس المال والتكنولوجيا. وأضاف أنه استمر، في نفس الوقت، تدهور الهياكل العمرانية والمؤسسية لأقل البلدان نموا، وكذلك مواردها البشرية بسبب عدم كفاية الاستثمارات. ولذلك، يمكن القول بأن التحول الاقتصادي لأقل البلدان نموا كان بطيئا بدرجة لم تسمح بعكس اتجاه وضعها بشكل حاسم بما ييسر إدماجها في الاقتصاد العالمي، وهو أحد الأهداف الواردة في برنامج العمل. وأردف قائلا أن كثيرا من البلدان النامية لديها، مع ذلك، موارد طبيعية وفيرة، وأنها تتيح فرصا للاستثمار تعتبر فعالة من حيث التكاليف، في بعض الحالات.

١٢٠ - واستطرد قائلا إن أقل البلدان نموا، كمجموعة، تدخل الألفية الجديدة بتفاؤل وامتنان لما أبداه أهم شركائها في التنمية وجميع البلدان النامية من تضامن، رغم الصعوبات المذكورة. وهي تقدر أيضا العمل الممتاز الذي تضطلع به الأمم المتحدة، مع قيام الأونكتاد بدور مركز التنسيق للأنشطة المضطلع بها لصالح أقل البلدان نموا. وهي تعترف، في الوقت نفسه، بالمساهمة الإيجابية والملموسة المتمثلة في اعتماد تدابير من قبيل التدابير

المنصوص عليها في الإطار المتكامل لأنشطة المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة، والتي اعتمدتها منظمة التجارة العالمية دعما للأنشطة التجارية والمتصلة بالتجارة في أقل البلدان نموا.

١٢١ - ولاحظ أنه يلزم اتخاذ تدابير أخرى من أجل دعم تلك المبادرات وتنفيذها بصورة كاملة، فيما يتصل بالوصول إلى الأسواق. وفي هذا الصدد، قال أن وفده يحث الاجتماع الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية، الذي سيعقد في سياتل، على اتخاذ إجراءات محددة في مجال الوصول المضمون والمعفى من الرسوم الجمركية إلى الأسواق والتنفيذ الكامل والفعال للإعلان والمقررات الوزارية الصادرة في مراكش بشأن التدابير المتخذة لصالح أقل البلدان نموا، ومنح تلك البلدان معاملة تفضيلية وخاصة، كجزء مكمل للنظام التجاري المتعدد الأطراف.

١٢٢ - وأعرب عن ارتياح وفده للأنشطة التحضيرية للمؤتمر الثالث التي جرت حتى ذلك الوقت وإشادته بالمساهمة المقدمة من حكومة جنوب أفريقيا والأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يتصل باستضافة اجتماع تجاري لأقل البلدان نموا في سن سيتي. وقال إن وفده يرحب أيضا بالعرض المقدم من الاتحاد الأوروبي باستضافة المؤتمر الثالث في بروكسل، في عام ٢٠٠١. وأكد أنه ينبغي أن تظل العملية التحضيرية لذلك الاجتماع متسمة بالشمول وأن تـُشرك جميع أصحاب المصلحة.

١٢٣ - **السيدة اونوه** (نيجريا): أيدت البيان الذي أدلى به ممثل غيانا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وقالت أن المقاصد الحميدة لإعلان باريس لم تتحقق بعد بالنسبة لأقل البلدان نموا، رغم الجهود التي يبذلها الأونكتاد وهيئات الأمم المتحدة الأخرى وأقل البلدان نموا نفسها. وأضافت أن تلك الحالة يمكن إرجاعها إلى المساعدة الإنمائية الرسمية الشحيحة المقدمة من المجتمع الدولي، وعدم تنفيذ تدابير إتاحة الوصول إلى الأسواق، وتخفيف الديون وغير ذلك من تدابير. ولاحظت أن المساعدة الإنمائية الرسمية قد أخذت في الانخفاض بصورة مطردة، وانها بلغت حاليا أدنى مستوياتها. وقالت أن التكيف الهيكلي، مهما بلغ مقداره، لن يحقق النتائج المطلوبة، بدون توفير الأموال الملائمة. وذكرت أن أغلبية أقل البلدان نموا تظل معتمدة على السلع الأساسية، بصورة عامة، وأن أسعار السلع الأساسية انخفضت في السنوات الأخيرة، مما أدى إلى انخفاض إضافي في إيرادات تلك البلدان. ولذلك، فليس بغريب أن تنمية الموارد البشرية، وهي شرط أساسي للتنمية، قد تأثرت بذلك. وأنه ينبغي وضع في الاعتبار أن تدريب أي جيل وحيد يستغرق ٢٠ سنة على الأقل وأن جميع السياسات الرامية إلى تحسين تنمية الموارد البشرية عليها مراعاة ذلك.

١٢٤ - ومضت تقول أن هناك عاملا آخر يجب النظر فيه وهو التأثير الشديد لأزمة الديون على اقتصادات أقل البلدان نموا. وأضافت إن مبادرة تخفيف الديون بالنسبة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون جديرة بالترحيب، وإن كانت فوائدها لم تظهر بعد. وأضافت إن معايير الأهلية بالنسبة للمبادرات المعززة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون ما زالت بالغة التعقيد، وأن الشروط ليست مرنة بالشكل الكافي الذي يمكن استيفائها من جانب البلدان التي هي في حاجة ماسة إلى استيفاء تلك الشروط.

١٢٥ - ولاحظت أنه من المعروف جيدا أن أقل البلدان نموا جميعها، هي في الواقع، مصدرة صافية لرأس المال، في هيئة خدمة الديون، وكذلك نتيجة لاستيراد السلع المصنعة التي تحمل أسعارا باهظة مقارنة بالصادرات منخفضة السعر من السلع الأساسية. وأكدت أن هذه العلاقة الاستغلالية غير المتساوية لا يمكن أن تستمر بغير حدود. وأضافت أنه يجب ملاحظة أن ١٠ بلدان تلقت نحو ٧٥ في المائة من جميع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان النامية، عام ١٩٩٧، بينما نجد أن تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية الموجهة إلى أفريقيا ما زالت أكبر من التدفقات الخاصة، وأن هذا لا يساعد على تحسين الحالة.

١٢٦ - وأوضحت أن وصول أقل البلدان نموا إلى الأسواق مجال آخر يجب تقويمه. وقالت إن هذه المسألة نوقشت باستفاضة خلال جلسة الإحاطة التي عقدها مجلس إدارة صندوق النقد الدولي في ٢٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٩. وأنه من الواضح أنه يلزم بذل جهودا متضافرة لتحقيق تغيير مجد في مركز أقل البلدان نموا. وأضافت أن الإجراءات المطلوبة للقضاء على الفقر معروفة للجميع، وأن الهدف الأولي الذي حددته الأمم المتحدة للقضاء على الفقر قبل عام ٢٠٠٦، يبدو، مع ذلك، بعيد المنال، بصورة متزايدة، حيث أن هناك حاليا عددا أكبر من الفقراء في العالم مما كان وقت اعتماد برنامج العمل. وأنه، بدلا من محاولة تصحيح الحالة، تم تغيير هدف القضاء على الفقر إلى هدف التخفيف من حدة الفقر قبل عام ٢٠١٥، مما يعكس الافتقار إلى الإرادة الجماعية من جانب المجتمع الدولي لمساعدة أشد الأشخاص احتياجا.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٣٥